المرأة المقاولة: أصولها الاجتماعية و الثقافية و نوعية مشاريعها . دراسة ميدانية لعينة من المشاريع النسوية المصغرة بولاية سطيف.

أ. د/ فيروز مامي زرارقة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة سطيف

أ/عباوي زهرة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة سطيف

الكلمات المفتاحية : الأصول الاجتماعية و الثقافية - المرأة المقاولة - المؤسسة - المشروع المصغر ، الاستثمار.

ملخص الدراسة :تناولت هذه الدراسة الأصول الاجتماعية و الثقافية للمرأة المقاولة و علاقتها بنوع المشاريع التي تتوجه للإستثمار فيها إذ أن المرأة و بحكم دخولها للنشاط السوسيواقتصادي حظيت بمكانة بارزة في المجتمع ، و بدأت تلفت أنظار المشتغلين في حقل السوسيولوجيا في ظل التحول الذي طرأ على البناءات العائلية و بالتالي تغير التركيبة الذهنية للفرد الجزائري، و كذلك ديناميكية النظام الإنتاجي حيث تطورت بناءات العمل و أنماط التسيير، فأصبحت فاعلية العمل النسوي تقاس بمؤشرات النشاط، و زيادة عدد الإناث في العدد الإجمالي للعمال، ولم يبقى عمل المرأة محصورا في القطاع العام فقط بل تجاوزت طموحاتها كل العقبات بدخولها مجال المقاولات الخاصة و الاستثمار في القطاع الخاص محاولة إبراز قدراتها على إنجاز و تسيير مقاولة.

وقد تعرضت هذه الدراسة إلى المشاريع التي تتوجه لها المرأة المقاولة و ما الذي يوجهها لاختيار نشاط اجتماعي معين دون آخر.

الكلمات المفتاحية : الأصول الاجتماعية و الثقافية - المرأة المقاولة - المشروع المصغر-الاستثمار.

Abstract:
This study focused on the social and cultural asset and career of women's entrepreneurship (Women Entrepreneurs) and its relationship to the selection of social activity knowing the women and by virtue of here entry in socioeconomic activity gained a prominent position in the community, And she began to draw the attention of workers in the sociology field in light of the shift in the family constructs and thus change the mental makeup of the Algerian individual and the dynamics of the productive system, where the principles of work and management styles have developed, making the work

of women effective measured by activity indicators, and the increase in the number of women in the total number of workers,
Women's work remains not confined to the public sector alone but their ambitions exceeded all barriers to entry into the field of private entrepreneurs and investment in the private sector trying to show here capacities accomplish and the conduct of an to accomplish and manage a business (enterprise).

This study has been exposed to the social activities that go with entrepreneurial women and what guided them to choose a particular social activity without the other.

Keywords: Social and cultural asset - woman entrepreneur – mini project-business

مقدمة:

لعل السمة الرئيسية بالنسبة للتغيرات التي حصلت على واقع المرأة في الجزائر هو ذلك التغير في الأدوار الجندرية للمرأة، التي بدأت تشغل مواقعا لم تكن متاحة لها سابقا؛ و دخلت الحياة العامة بكافة جوانبها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، هذا ما يطرح مراجعة جذرية لنظام تقسيم العمل بين الرجل و المرأة داخل المجتمع، إذ أن المرأة و بحكم دخولها للنشاط السوسيو-اقتصادي حظيت بمكانة 63 بارزة في المجتمع، في ظل التحول الذي طرأ على البناءات العائلية و بالتالي تغير الذهنيات، و كذلك ديناميكية النظام الإنتاجي، حيث تطورت بناءات العمل و أنماط التسيير، فأصبحت فاعلية العمل النسوي تقاس بمؤشرات النشاط، و زيادة عدد الإناث في العدد الإجمالي للعمال، فلم يبق عمل المرأة محصورا في القطاع العام فقط بل تجاوزت طموحاتها كل العقبات بدخولها مجال المقاولات الخاصة و الاستثمار في القطاع الخاص محاولة إبراز قدراتها على إنجاز و تسيير مقاولة.

لذا أصبح موضوع المرأة المقاولة يحظى باهتمام كبير من قبل الدارسين و المختصين، إضافة إلى عدم وجود خلفية نظرية و علمية يمكن الاستناد إليها أثناء دراسة هذا الموضوع في المجتمع الجزائري، لذا تبرز أهمية الموضوع فيما يلي:

1- إثراء هذا الموضوع بتقديم معلومات جديدة حول المقاولة النسوية في الجزائر.

2- إبراز مدى مساهمة المرأة المقاولة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لأفراد المجتمع.

3- التعرف على مدى قدرة المرأة على المخاطرة و المبادرة في إنشاء مقاولة خاصة.

4- إبراز أهم المعوقات التي تواجه المرأة المقاولة.

5- إبراز دور الأصول الاجتماعية من جهة و العائلة كرأس مال اجتماعي في تحفيز المرأة على المبادرة.

6-ستساعد هذه الدراسة في فهم الدور الذي تقوم به المرأة المقاولة في مجال التنمية.

7- كما ستساهم هذه الدراسة في تنبيه واضعي السياسات و القائمين على شؤون المرأة على وضع برامج خاصة للنهوض بالمقاولاتية النسوية .

مشكلة الدراسة:

إن النساء المقاولات في الجزائر قد برزن كفئة اجتماعية جديدة نتيجة تشابك مجموعة من التأثيرات الديموغرافية و القانونية و كذا التكنولوجية و المادية و الثقافية و الاقتصادية، إضافة إلى الضغوط الاجتماعية المتزايدة التي تدفع أعدادا من السيدات إلى التفكير في خلق الثروة، فهذه الظاهرة أصبحت واقعا ملموسا، و هذا الواقع هو وليد مقاربات و توجهات جديدة تميزت بإتاحة فرص أكثر للنساء لدخول عالم الاقتصاد، خصوصا بعد رحلة البحث عن الاقتصاد المنتج في الجزائر من خلال تفعيل دور المؤسسات المصغرة كبديل استراتيجي للأجيال القادمة.

و لما كانت سطيف واحدة من أبرز المدن الجزائرية التي تعرف نشاطا اقتصاديا مكثفا، خاصة وأنها تحتل المرتبة 5[1] من حيث حركية المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وطنيا، و مع بداية بروز نواة للمقاولة النسوية في هذه المدينة، فإنه جدير أن نعلم:

- ما هو تأثير الأصول الاجتماعية و الثقافية للمرأة المقاولة على اختيارها لمشروعها؟

و على ضوء ذلك نطرح جملة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل للمرأة الجزائرية الخصائص الكاريزماتية التي تجعلها قادرة على البروز في هذا المجال ؟
- هل المحيط الاجتماعي والثقافي للنساء يشجعهن على الولوج في المقاولة وإنشاء أعمالهن الخاصة ؟
- ماهي نوعية المشاريع التي تتوجه إليها المرأة المقاولة؟
- ما هي المشاكل و المعوقات التي تواجهها المرأة المقاولة عند اختيار نشاط اجتماعي معين؟

[1] www.pme-art.dz visité le 08/03/2014 à 10:00h.

2 - فرضيات الدراسة:

أ- **الفرضية الرئيسية :**للأصول الاجتماعية و الثقافية للمرأة المقاولة تأثير على اختيارها لمشروعها.

- **الفرضيات الفرعية:**

- تمتلك المرأة الجزائرية الخصائص الفردية و الاجتماعية التي تساعدها على إنشاء مؤسسة.
- التوجه نحو مشروع معين يرتبط بمدى تشجيع المحيط الاجتماعي و الثقافي للمرأة المقاولة و مدى وجود نماذج لمقاولين ناجحين في محيطها الاجتماعي.
- تتوجه النساء المقاولات إلى مشاريع تحاكي اهتماماتهن النسوية .
- تعاني المرأة المقاولة من غياب بيئة للاستثمار.

3- أهـداف الدراسـة:

لأي بحث علمي أهداف يعنى الباحث على تحقيقها من خلال بحثه، إذ هناك أهداف علمية و أخرى عملية. أهداف علمية تتمثل في وضع تـصور لموضوع الدراسة، و إثراء مكـتبة العلم بـهذه الـدراسـة المتواضعة، و أهداف عملية تساعد على الخروج من حيز المعارف النظرية، و محاولة منا لمعرفة مدى تطابق ما هو نظري حول الموضوع مع ما يوجد في الواقع الميداني فعلا، و تنطوي دراستنا هذه على هدف رئيسي و المتمثل في: معرفة نموذج المرأة المقاولة السائدة، و أخرى جزئية تتمثل في:

1-الوقوف على ما إذا كانت المسارات الاجتماعية و الثقافية لها تأثير على ولوج المرأة لعالم المقاولاتية بعدما كان هناك تقسيم ثقافي للعمل تحكمه تقاليد وقيم اجتماعية لمجتمع ذكوري بامتياز.

2- الوقوف على مختلف الخطوات التي تمر بـها كل امرأة مقاولة.

3- ضرورة تشجيع المرأة المقاولة على تحدي كل الصعوبات التي تواجهها سواء مادية أو معنوية.

4- معرفة الآليات و الميكانيزمات المساعدة على ظهور النساء المقاولات.

5- معرفة علاقة الأصول الاجتماعية و الثقافية للمرأة المقاولة باختيارها لمشاريعها.

6- معرفة الأصول الاجتماعية للنساء المقاولات، و مدى تأثيرها على اتخاذ المبادرة.

3-مفاهيم الدراسة:

3-1المرأة المقاولة :

أ-المقاول اصطلاحا: اعتبر **ماكس فيبر** أن سيرورة المؤسسة تدور حول فاعل مركزي هو المقاول الذي يتميز بتلك الشخصية الكاريزماتية و المستعدة للمخاطرة، من خلال روح المبادرة، وتقديس العمل، واعتماد مبدأ الربح، فماكس

فيبر يرى أن المقاول عليه أن يكون شخصية كاريزماتية قوية و خارقة للعادة لها تأثيرها على الآخرين من خلال علاقة سلطوية شديدة التباين بين قائد و زمرة من التابعين. و على هذا الأساس فإن المخاطرة تكون عند أشخاص خارقين للعادة، لا يتصرفون بصفة عقلانية و لكن حسب منطق باطني خارج عن المنطق المنتظر أو اللازم، هؤلاء الأشخاص الخارقين للعادة هم أولئك المقاولون الذين يأخذون المبادرة و يتأهبون للمخاطرة[1]

ب -المرأة المقاولة إجرائيا:المقصود بالمرأة المقاولة في دراستنا تلك المرأة التي تسعى إلى التمكين الاقتصادي من خلال خلق مقاولتها الخاصة و تمتلك روح المبادرة و المخاطرة، وتكون مؤهلة لإدارة مقاولاتها و اتخاذ قراراتها، تمتلك خصائص و مميزات و مرونة و ثقة في النفس و مهارة في التنظيم، تمارس نشاطات اجتماعية لحسابها الخاص و بشكل قانوني.

2-3 **المشروع المصغر اصطلاحا:** تعرفها هيئة الأمم المتحدة هي تلك المؤسسة التي تشغل أقل من 10 عمال، و تتسم نشاطاتها بالبساطة و سهولة الإدارة2.

-المشروع المصغر إجرائيا: المشروع المصغر في دراستنا هو أحد أشكال التنظيم الاقتصادي الذي يتميز بالشخصية الاعتبارية من الناحية القانونية، تهدف إلى تحقيق الربح، و هو نسق اقتصادي و اجتماعي، يضم مجموعة من الفاعلين ذوي كفاءات مختلفة تربط بينهم علاقات اجتماعية من خلال العملية الإنتاجية، بهدف إنتاج السلع لتلبية مختلف حاجات أفراد المجتمع، تشغل أقل من 10 أجراء، رأسمالها محدود، و تتميز ببساطة المشاريع.

نوعية المشاريع إجرائيا: يقصد بنوعية المشاريع في هذه الدراسة كل نشاط اقتصادي كان أو خدماتي أو صناعي أو تجاري تقوم به المرأة المقاولة تمارس من خلاله عملها المقاولاتي بهدف خلق الثروة من جهة و تحقيق الإستقلالية المادية من جهة أخرى.

3-4 الأصول الاجتماعية إصطلاحا:يرى سفير ناجي أن الأصول الاجتماعية هي دراسة البنية الأسرية التي يرجع إليها الفرد، أي دراسة المحيط و المكانة الاجتماعية، و المستوى الثقافي و الاقتصادي للأسرة التي ينتمي إليها الفرد، و منشئها الذي يؤثر في تكوين شخصية الفرد و اكتسابه تصورات و اتجاهات معينة [3].

---

[1] Weber (M): **l'éthique protestantes et l'esprit du capitalisme**, Ed: Plan, Paris, 1921, p208.

[2] بن يعقوب الطاهر، شريف مراد: **المهام و الوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة**، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص03.

سفير ناجي: **محاولات في التحليل الاجتماعي**، الصناعة، التنمية، ترجمة: الأزهر بوغنبور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص25. [3]

فالأصل الاجتماعي يعبر عن البنية الاجتماعية و مستوى التدرج الاجتماعي الذي ينتمي إليه فرد بالذات يمتاز بعدد معين من المميزات.أما زين الدين بوزيد فيرى أن الأصول الاجتماعية تعرف بأنها القواعد و الأطر الاجتماعية التي نشأ عبرها هؤلاء الأشخاص، و تنقسم إلى1:

* الأطر الأصلية: التي نشأ فيها هؤلاء، الأسرة، الفئة السوسيو-مهنية، الوالدين، المنطقة الجغرافية و الحضرية.

* أطر المرور: التي تعلموا أو تكونوا فيها (مكان التعليم، التكوين) أو المسؤولين عنه.

* الأطر الفعلية: من الناحية المهنية كالوظيفة، النشاط المهني، الجماعات الرسمية و غير الرسمية.

من خلال ما سبق يتبين أن الأصول الاجتماعية تشمل كل التنظيمات الاجتماعية رسمية كانت أو غير رسمية والجماعات المرجعية والأصدقاء فضلا عن الثقافات الفرعية لكل الجماعات القاطنة في المحيط الجغرافي إضافة إلى وسائل الإعلام وأساليب التعامل اليومي وما يتضمنه من مفردات لغويه وآداب عامه وعادات جمعيه

-**الأصول الإجتماعية إجرائيا:**نقصد بالأصل الاجتماعي في دراستنا المسار و السياق و المنشأ و الأطر و القواعد التي على أساسها و انطلاقا منها تكونت شخصية الفرد في المجتمع، ويمكن فهم الأصول الاجتماعية من خلال الأوضاع الاجتماعية والأنماط السيكولوجية السائدة في المجتمع.

3-5 الأصول الثقافية اصطلاحا:يمكن أن تعرف الأصول الثقافية اصطلاحاً بأنها المعرفة المتوارثة التي تؤخذ عن طريق الإخبار والتلقي والاستنباط، كالتاريخ واللغة والأدب والفلسفة والفنون من وجهة نظر خاصة عن الحياة، فالثقافة بمعناها العام هي مجرد المعرفة النظرية، فالثقافة هي المعارف والعقائد والفنون والأخلاق والقوانين والعادات...2.

وعليه فالثقافة كنظام يضم تكنولوجيا الحياة يؤكد على قدرة الإنسان على الابتكار والخلق فالثقافة من صنع الإنسان وحده وهي عنصر يميزه عن سائر الكائنات فمفهوم الثقافة يجمع بين الفكر والتطبيق والوسيلة وما حياة الناس إلا فكرة يستتبعها تطبيق والوسيط بين الفكرة والتطبيق إنما هو الوسيلة والأدوات والإمكانيات المتاحة والفرص الممكنة ، وينصهر ذلك كله فى علاقات متبادلة تؤدى إلى مزيد من الأفكار وتطوير فى الوسائل وتجديد فى التطبيق ، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى تكوين الأصل الثقافي .

---

[1] زين الدين بوزيد: **الأصول الاجتماعية و المرجعيات الفكرية للنهضة المثقفة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1995، ص20.

2ميشيل توماسيلو: **الأصول الثقافية للمعرفة البشرية**، ترجمة: شوقي جلال، المجمع الثقافي، الطبعة 1، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص125.

و في تعريف آخر للأصل الثقافي هو: "معرفة مقومات الأمة العامة بتفاعلاتها في الماضي والحاضر، من دين، ولغة، وتاريخ، وحضارة، وقيم، وأهداف مشتركة بصورة واعية هادفة.هنا في هذا التعريف يؤكد على التأثير المتبادل بين الأنظمة الفرعية للثقافة دون سيطرة أحدها على الأخر أو تفوق عنصر على آخر في تشكيل الأصل الثقافي .ويعتبر تعريف نبيل على من أحدث تعريفات الأصل الثقافي ومن أهمها نظرا لارتباط التعريف بعصر المعلومات وسماته ، فقد قدم الثقافة " كنسق اجتماعي " قوامه القيم والمعتقدات والمعارف والعادات والفنون والممارسات الإجتماعية والأنماط المعيشية 1، و بالتالي فالأصل الثقافي يتكون من خلال عملية التفاعل التي تحدث بين مختلف الأنساق المختلفة للثقافة.

ومن التعريفات السابقة للأصل الثقافي نستخلص أن العنصر المشترك فيها هو الإنسان ذو الفاعلية المؤدية إلى استحداث أمور في مجتمعه ، بعضها مادي يتمثل في كل ما ينتجه ويمكن التحقيق منه بالحواس والبعض الآخر غير مادي ويتضمن العادات والتقاليد والقيم والأخلاق والأساليب الفنية .

- **الأصول الثقافية إجرائيا:**هو المسار و السياق الذي يشمل عادات، ممارسات، قواعد ومعايير كيفية العيش والوجود، من ملابس، دين، طقوس و قواعد السلوك والمعتقدات. و هي كل المعلومات والمهارات التي يملكها البشر كالعلوم و الفلسفة و...الخ ، فالأصول الثقافية هي وليدة البيئة وثمرة التفاعل بين الأفراد لبيئاتهم لذلك كان من الطبيعي أن تتعدد تعددا بينا وتختلف باختلاف البيئات لأن هذه الأخيرة مختلفة اختلافا واضحا .

6-3 الاستثمار اصطلاحا: الاستثمار هو عملية ربحية بامتياز ، لكن هذا التعريف لم يحدد كيف يتم الاستثمار و ما هيته لذلك يرى **بيار ماس pierre masse** أن الإستثمار يشير في نفس الوقت إلى عملية في حد ذاتها و نتيجة لهذه العملية فالإستثمار هو تلك الأموال التي تقبل المؤسسة دفعها حاليا مقابل أرباح مستقبلية محصل عنها من هذه الأموال ، و هو استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع و الخدمات، و المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة و تجديدها[2].

-**الاستثمار إجرائيا:** هو وضع رأس المال في دورة إنتاجية من أجل مضاعفته و إشباع الحاجات الشخصية أي أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن كامل المخاطرة.

1جمال أحمد السيسي ،ياسر ميمون عباس : **محاضرات في أصول التربية** ، كلية التربية النوعية ، جامعة المنوفية ، 2007 ، ص22.

[2] حسن عمر: **الاستثمار و العولمة**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2000، ص37.

4- المعالجة النظرية لظاهرة المرأة المقاولة:

استطاعت مجموعة كبيرة من البحوث التعرف على العوامل2k النفسية المدعمة للمقاول، إذ أن هناك أفراداً مختلفين، بمعنى لديهم الحافز والدافع بدرجات مختلفة، و هذه الاختلافات تنتج عن عملية معقدة من خلال التكيف في بيئة اجتماعية تتفاعل فيها عوامل نفسية و وراثية مع مجموعة من الظروف الخاصة بالأسرة و الطبقة الاجتماعية، وهذا ما يتطلب شروطاً ثقافية لإعطاء شكل واتجاه للطاقات الفردية الكامنة، لأن الأفراد الذين يحظون بتقدير مرتفع قد يصبحون مقاولين ناجحين.و يصر آخرون ممن يبحثون في أهمية العوامل الثقافية بالنسبة للمقاول من أمثال "جوزيف شمبتر" و "ب.كيلبي" و "بيتر ماريس" و "أنتوني سومرست" الذين يناقشون الحاجة إلى مناخ اجتماعي ملائم لكي يبرز المقاول، فشمبتر على سبيل المثال يعتقد أن المقاولون تنتشر حقول نشاطهم في المناطق الثرية و المجتمعات التي يكون فيها الأمن مضمون[1].بينما كتب آخرون مثل "تالكوت بارسونز" و "نيل سميلسر"، و "فريدو ريجز" و "ايفيريت هاجن" عن تأثير دور التوقعات والقيم و المعايير في تشكيل مناخ اجتماعي يمنح الشرعية للمقاول.و هناك عوامل إضافية تم استكشافها من قبل أولئك الذين يبحثون عن تفسير ثقافي للمقاول مثل دور الإيديولوجية القومية، و أهمية أن يكتسب المقاول سلطة و سيطرة على و المرافق.بينما يرى علماء الاقتصاد أن المقاول هو نتيجة لمجموعة من الظروف الاقتصادية و ليس سببا لنموها، فـ "ألبرت هيرشمان " و "ألكسندر جير شنكرون" يميلون إلى الإقلال من شأن أهمية المقاول و يزعمون بأنه إذا كانت الظروف الاقتصادية ليست مواتية فإن المقاول لن يظهر، و ستظل المجتمعات في حالة ركود، و لكن ما إن تكون ظروف الفرصة الاقتصادية في وضعها الصحيح فإن المقاولين سوف يظهرون و يستخدمون مثلما يحدث نظام كهربائي نوع من المواصلات التي تنتقل الطاقة بواسطتها من نقطة إلى أخرى، فالمقاول هو وسيط كيميائي يكفل الشروط للتنمية الاقتصادية.كما أن مدرسة السوق أو المدرسة النمساوية بزعامة كل من "فردريتش أ. هايك" و "لودفيج فون ميزس" اللذين أكدا على ضرورة فهم خاصتين للمقاول هما الاكتشاف من جهة و التغيير من جهة أخرى فـ "هايك" يؤكد أن الاكتشاف يشير إلى انفصال غير متوقع عن الأنماط السابقة، أي القدرة على إدخال منتجات جديدة، و طرق جديدة للإنتاج، حيث أن المقاولة لا بدأن تحتوي ابتكارا و إبداعا حقيقيين.أما تفسير "فون ميزس" فيشير إلى أن فرص الربح التي يكتشفها المقاول ليست مسألة ملاحظات موضوعية للكميات، بل هي مسألة تفسير جاد الملاحظة للمعنى الذاتي، فالأرباح لا تقاس بل تقرأ و النظر إلى فرص الربح مسألة تفسير ثقافي[2].في حين "كيرزنر" يقول بأن عمل المقاول هو ببساطة الاستفادة من فرص الربح التي أهملها الآخرون، و النجاح بالنسبة إليه هو مسألة من يأخذ البادرة و من يكون متيقظاً و يستغل المكاسب الموجودة.حيث تأثر "كيرزنر" بكل من "فون

[1] Schumpeter (J A) M: **Capitalisme, socialisme, et démocratie**, 1ere partie, un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremlay, 2002, p124

[2] برجر بريجيت: **ثقافة تنظيم العمل**، ترجمة محمد مصطفى غنيم، د ط، الدار الدولية للنشر و التوزيع، مصر، 1995، ص ص 30-53

ميزس" و "هايك"، و يظهر تأثره في أهمية المنظور التفسيري للعامل البشري، فالعمل يكون ذا هدف فقط فيما يتعلق بالأغراض والخطط و التوقعات، وظروف العامل الموضوعية ليست مهمة لكن الفرص المحددة و القيود التي يلاحظها المقاول هي المهمة، وتأثره بها يظهر من خلال حديثه على منافسة المقاول باعتبارها إجراءًا اكتشافياً.و تعمل العملية التنافسية من خلال شد و جذب مستمر، فتعدد الاتجاهات بين حقول و أعمال مختلفة يولد نظاماً كلياً بواسطة الأفراد المشتركين فيه هذه العملية تعرف بأنها عملية اجتماعية أساسا، تعتمد بصفة رئيسية على التفاعل الحر للأفراد.و هنا ربط "كيرزنر" المجالين التفسيري و الإكتشافي، فاختيار الفرد يحدث داخل تفسير مفترض للفرص و القيود، والاكتشاف بالنسبة لكل فرد يستلزم الإطار التفسيري.لأن المقاول وهو يرى و يلاحظ الأرباح النفسية والمالية يكشف الغطاء عن فرص غير غامضة لتحسين موقفه التي يكون الآخرون قد فشلوا في ملاحظتها، كأنما هناك مجموعات ثابتة من الأشياء تسمى أرباحاً كانت ملقاة حوله و كان هناك أفراد أكثر يقظة من غيرهم للعثور عليها، و فرص الأرباح التي يكتشفها لقدرة المقاول على قراءة أشياء جديدة مختلفة عن الآخرين، و هذه القدرة لا ترجع لانفصاله عن الآخرين بل إلى درجة حساسيته نحو ما يبحث عنه الآخرون.فالمقاولون الناجحون متصلون بالآخرين جيداً و بصفة خاصة بالثقافة و القيم التي يتقيدون بها و الأهداف التي يسعون إليها.

إن أعمال المقاولات المختلفة هي قراءات لما يحدث في المجتمع، و مثلا مورد السلع الاستهلاكية الناجح يصغي إلى ما يحدث في المجتمع المستهلك لسلعته و يستشعر ما سوف يجدونه جذاباً، و بذلك يكون أكثر إقناعا في جعلهم يجربون منتجات جديدة.كما اهتم "ريتشارد كانتيون" بإبراز دور المقاولين في تسير النشاط الاقتصادي، و تحليل سلوكهم، فالمقاولين يعملون لقاء عائد غير مضمون و قد يشرعون في أعمالهم بامتلاك قدر من رأس المال أو غير ذلك، فشخصية المقاول لا ترتبط بالضرورة برأس المال بل إنها مستقلة عنه، وجوهر النشاط المقاولاتي هو تحمل المخاطرة. كما يربط "كانتيون" بين المخاطرة التي هي جوهر المقاولة و بين المنافسة بين المقاولين، فهذه المنافسة هي السبب في وجود المخاطرة. و يشرح "كانتيون" هذه الفكرة فيقول: "المقاولون لا يستطيعون معرفة حجم الاستهلاك في مدينتهم، ولا يعرفون متى يقبل المستهلكون عليهم لشراء سلعهم، و المنافسة هي التي تجبر كل واحد منهم على إيجاد أسلوب يحافظ به على أعماله، و هذا هو جوهر المخاطرة، و ما يدل على وجودها فعلاً هو ما يواجهه المقاولون من حالات الفشل.

في النظرية السوسيولوجية نجد أن الدراسات حول المرأة لم تحظى باهتمام واسع، حيث كانت مناقشة قضايا المرأة تأتي ضمن موضوعات الزواج و الأسرة، حيث كان الاعتقاد السائد بخصوص المرأة على مستوى المجتمع

متمثلا في جملة واضحة فحواها أن "البيت هو المكان الطبيعي للمرأة"[1].

1- المرأة المقاولة في النظرية المادية الجدلية:يعتمد هذا الاتجاه على الجانب الاقتصادي للمجتمع و أثره على العلاقات الاجتماعية. فالمرأة نجدها في كل المراحل التاريخية، لأنها تجعل من الإنتاج ووسائله أساسا لتمتين العلاقات الاقتصادية، حيث تفسر هذه النظرية علاقة المرأة بالرجل في سياق تفسيرها لتاريخ المجتمعات البشرية ابتداء من العصور الحجرية أين لم يكن هناك اختلاف بين المرأة و الرجل في الأدوار و لم تكن الحقوق محددة لكل منهما[2]. حيث يعتمد الاقتصاد في هذا العصر على الزراعة و الرعي، و قد رجح الكثير من المؤرخين أن تكون المرأة هي مكتشفة الزراعة البدائية لخبرتها الطويلة في التقاط الثمار و الجذور، و معرفتها بما يؤكل و ما لا يؤكل، و قد ترتب على هذه الأهمية الاقتصادية للمرأة في مجتمع الزراعة البدائية نشوء آثار بعيدة المدى في نطاق القانون و نظام الأسرة؛ فقد فسحت للمرأة مكانة سياسية و اجتماعية لا تقل عن مكانة الرجل إن لم تكن تتصدرها[3].

ثم في المرحلة الإقطاعية؛ الحياة فيها كانت عبارة عن قتال، و نظرا لضعف المرأة الجسدية و عدم إمكانها خوض غمار الحرب سلبت منها حقوقها. و من نتائج ذلك العصر أن حرمت المرأة من حق التملك فعمدوا إلى تمييز الذكور و تفضيلهم عنهن بالإرث[4].

فاضطهاد المرأة في التفسير المادي كان وليد الملكية الخاصة، و هذا نتيجة الاضطهاد الطبقي أيضا، كما أن توزيع المسؤوليات بين الرجل و المرأة ارتبط أصلا بنظام تقسيم العمل الذي أفرزته الأطوار العديدة من الصراع الطبقي في مراحل الاضطهاد الطبقي الحاد أرغمت المرأة على العبودية المنزلية، بحيث تعاظمت الملكية الفردية و الاتجاه الاستقلالي؛ و من ثم فرض القهر على المرأة بتحويلها إلى أداة لخدمة الرجل.فالمادية التاريخية ترى دور المرأة يتحدد في التنمية الاقتصادية من خلال ما تؤديه من أعمال في مرحلة تاريخية معينة ضمن نظام اقتصادي محدد[5].

2- المرأة المقاولة في النظرية الاجتماعية النسوية:تهتم النظرية الاجتماعية النسوية بالحياة الخاصة الملازمة للعلاقة بين المرأة و الرجل، كما تهتم بالتغيرات التي تصاحب هذه العلاقة، خاصة مع اقتحام النساء المتزايد للحياة العامة، و على مبدأ تكافؤ الفرص، إذ ترى أنه كلما كانت المرأة مساوية للرجل كلما اتسعت لها رقعة المشاركة في البناء و المساهمة في التنمية.و تقوم هذه النظرية على نقد النظرية الاجتماعية البيولوجية التي ترى في تقسيم العمل الجنسي

---

1 عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام: العولمة و قضايا المرأة، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات و البحوث و الخدمات المتكاملة بكلية البنات، جامعة عين شمس، 3-4 مارس 2012، ص108.

[2] حكمت أبو زيد: **إمكانيات المرأة العربية في العمل السياسي**، عن ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول المرأة، 1982، ص154.

[3] ثروت أنيس الأسيوطي: **نظام الأسرة بين الاقتصاد و الدين**، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، د ط، القاهرة، ص104.

[3] سامية بادي: **المرأة و المشاركة السياسية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2003-2004، ص73.

[5] باسم كيال: **سيكولوجية المرأة**، مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر، د ط، 1983، ص4

عنصرا أساسيا في وجود تمييز بين الجنسين، فالمراحل التاريخية التي مرت بها المجتمعات الإنسانية خصت الرجل بالسعي لتلبية متطلبات أسرته و حمايتها، و خصت المرأة بالإنجاب و الرعاية (كما رأينا في الجدلية المادية). هذا التقسيم وضع الرجل في مرتبة عليا و المرأة في مرتبة دنيا. هذا الوضع مكن الرجل من بسط هيمنته على شؤون الحياة الاجتماعية و السياسية والاقتصادية. و قد نتج عن هذا توزيع اجتماعي غير عادل للأدوار و المسؤوليات، السبب الذي أدى إلى ظهور ما يسمى بالحركات النسائية التحررية؛ وهي حركات اجتماعية و سياسية اتخذتها فئة اجتماعية تطالب بتغيير عام و شامل لوضعية المرأة في المجتمع[1].

ومن أهداف هذه الحركات: المطالبة بالمساواة بين الجنسين، التوسع في الحقوق القانونية و السياسية للمرأة، و حقها في العمل و الوظائف و الأجور؛ و يرجع هذا للأسس التي بني عليها المجتمع الغربي، فكما هو معروف أن الرأسمالية تشكلت على قاعدة التقسيم الجنسي و الاجتماعي للعمل، الشيء الذي جعل هذه الحركات تركز في العقدين الأخيرين على وضعية المرأة الاقتصادية و العائلية و المهنية، والهدف هو تكثيف المشاركة النسائية في نظام الإنتاج. وقد أدت الثورات التحريرية في العصور الحديثة دورا كبيرا في تقرير الحقوق الإنسانية و القضاء على الآراء و النظريات التي كانت تنادي بعدم المساواة بين المرأة والرجل؛ وأصبح التطور الديمقراطي يستلزم تمتع المرأة بحقوقها كاملة حتى تستطيع أن تساهم بدورها الطبيعي و تضطلع بمسؤولياتها في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية و الثقافية. [2]

ولقد ركزت أطروحة النظرية الاجتماعية الكلاسيكية على خصائص الحياة العامة، نشأتها وأشكال تطورها، متغافلة بذلك الحياة الخاصة التي تمثلها النساء. وهنا تنتقد النظرية النسوية تلك الأطروحات في تلك الفترة لافتقارها إلى نظرية العلاقة النوعية بين الجنسين النوع الاجتماعي-الجنوسة، و تفتقر إلى إظهار التباين بين الرجال و النساء.

3- المرأة المقاولة و نظرية النوع الاجتماعي:إن فكرة النوع الاجتماعي من وجهة نظر السوسيو-اقتصادية يعني أن المرأة يجب أن يكون لها الحق في العمل مثلها مثل الرجل، و قد عرفت هذه النظرية اتجاهين:

3-1- الاتجاه الليبرالي المعتدل:قامت الباحثة روزابيث موس كانتر بدراسة في الشركات الكبرى، و حللت فيها السبل التي أقصيت فيها النساء عن مراكز التأثير و القوة، و تبين هذه الدراسة بصورة معمقة و موسعة الأساليب التي تحرم فيها النساء في المجتمع الأمريكي من فرص التقدم و الارتقاء في هذه الشركات، و من الدخول في شبكة العلاقات الاجتماعية و الشخصية التي تلعب في العادة دورا مؤثرا في تحقيق التقدم الوظيفي.فالمشكلة الجوهرية في نظرها

[1] ثروت أنيس الأسيوطي، مرجع سابق، ص107.

[2] صالح بن حمد العساف: **مؤشرات حول المساهمة الاقتصادية للمرأة العاملة في قطاع التربية و التعليم**، مطبعة العمال المركزية، بغداد، 1986، ص11.

تكمن في القوة و السلطة لا في الجنوسة، فوضع المرأة المستضعف لا يعود في أصوله إلى الأنوثة بحد ذاتها؛ بل يرجع أساسا إلى أنها لم تحقق مواقع قوة كافية داخل المنظمات، و ترى أن هذا الخلل سيتناقص مع مرور الزمن لأن عدد النساء في الحياة العامة و الحياة التجارية في تزايد كبير.[1]

2-3- الاتجاه الراديكالي المتطرف: يمثله كاتي فيرغيسون، ويرتبط هذا الاتجاه بالقيم و أنماط الهيمنة الذكورية؛ مما أخضع النساء منذ لحظة انضمامهن إلى هذه المؤسسات لمرتبة متدنية في الهيكل التنظيمي، و لا خيار أمام النساء في هذه الحالة إلا إقامة مؤسساتهن و منظماتهن و شركاتهن الخاصة على أسس تختلف تماما عن تلك التي يقيمها و يسيطر عليها الرجال.

4- المرأة المقاولة في النظرية الاقتصادية الحديثة: يرى أصحاب هذه النظرية أن أدوار المرأة في التنمية الاجتماعية مرتبط بطبيعة البناء الاجتماعي القائم و ما يطرأ على هذا البناء من تغيرات، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل المختلفة للمرأة، و قد أدت هذه الثورة الاجتماعية إلى تغيرات في البنى الاجتماعية، حيث تم توزيع جديد لأدوار ووظائف الأفراد داخل المجتمع، لأن النمط المعيشي تغير، و هذا التغير ساهم في فتح مجالات فرص التعليم و التكوين أمام المرأة ليمكنها من العمل الذي يصنع لها مكانة اجتماعية و عائد مادي تساهم من خلاله في المصاريف الأسرية.أما المرأة في العالم الثالث فقد ظلت أسيرة النظرة التقليدية التي تعطيها الأدوار الثانوية، لأن الأدوار الرئيسية من اختصاص الرجل؛ و بالتالي عليها أن تتخلى عن التقاليد البالية التي فرضت عليها العيش في إطار أبوي صارم ساهم بشكل كبير في استمرارية الدور التابع للمرأة، و جعلها تتأخر في مسارها حول تحقيق ذاتها. إضافة إلى دور الاستعمار الذي ساهم في تدني وضع المرأة[2].

5- نقد و تقييم النظريات : عودة إلى أطروحات النظرية الاجتماعية الكلاسيكية و التي طورت في أوربا، نلاحظ أنها أطروحات ركزت على خصائص الحياة العامة: نشأتها و أشكال تطورها، متغافلة بذلك الحياة الخاصة التي تمثلها النساء. وهنا تنتقد النظرية النسوية تلك الأطروحات في تلك الفترة لافتقارها إلى نظرية العلاقة النوعية بين الجنسين (الجندر- النوع الاجتماعي – الجنوسة) و تفتقر إلى إظهار التباين بين الرجال و النساء و تعتبر هذه الانتقادات عواميد النظرية الاجتماعية المعاصرة. و باختصار، فإن عدم تحليل الحياة الخاصة للعالم الاجتماعي يثبت بأن النظرية المبكرة لعلم الاجتماع لم تقم بطرح وافٍ ومكتمل لمعرفة و فهم كل أجزاء العالم الاجتماعي

كما أن تنظر النظرية النسوية و نظريات النوع الاجتماعي في العالم من زاوية أقلية غير معترف بها و غير منظورة

[1] أنتوني جيدنز: **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 4، 2005، ص422.
[2] سيد عبد الفتاح عفيفي: **بحوث في علم الاجتماع المعاصر**، الفكر العربي، مصر، 1996، ص30

حتى الآن و هي النساء ، أملا في اكتشاف الطرق الأساسية التي بواسطتها تساعد أنشطة هذه الأقلية في خلق عالم النساء ، و قد أسهمت هذه الرؤية في تنقيح فهمنا لمعظم الموضوعات و منها الحياة الاجتماعية و من هذا المنطلق بدأ أنصار النظرية النسوية في تحدي نظرية علم الاجتماع ، و من يجاهرن بهذا التحدي يزعمن أن علماء الاجتماع يرفضون بإصرار رؤى العلم الجديد للمرأة في فهم علم الاجتماع للعالم الاجتماعي، و بذا انعزلت عالمات الاجتماع النسوي عن التيار الرئيسي لعلم الاجتماع و اختزلت النظرية النسوية الشاملة للتنظيم الاجتماعي إلى متغير بحثي واحد هو الجنس و إلى نمط بسيط للدور الاجتماعي هو النوع الاجتماعي (الجندر).

➢ **ثانيا:الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية :**

1-التعريف بمجال الدراسة :يعتبر تحديد مجالات الدراسة خطوة منهجية هامة في أي بحث سوسيولوجي، و قد اتفق الباحثون و المختصون في البحوث الاجتماعية على تحديد ثلاث مجالات رئيسية و هي:

1-1- المجال الجغرافي:أجريت الدراسة الميدانية بولاية سطيف، و ما شملته من بعض الدوائر و البلديات التابعة للولاية ،حيث تعتبر ولاية سطيف من أهم مدن الشرق الجزائري تقع في الشرق الجزائري و هي إحدى اهم ولايات الجزائر ، تطورت سطيف في السنوات الأخيرة بسرعة فائقة حيث أصبحت مركزا اقتصاديا وتجاريا كبيرا، عبرت عنه بإنشاء مناطق صناعية وتجارية عديدة، وتعتبر سطيف من بين المدن الجزائرية التي تتميز بديناميكية اقتصادية وثقافية قلت مجاراتها في الجزائر، لاغرو فهي ملتقى طرق كل الجهات الجزائرية، ومعبر اقتصادي لا يمكن الاستغناء عنه.

1-2- المجال البشري:بما أن موضوع دراستنا هو الأصول الاجتماعية و الثقافية للمرأة المقاولة و علاقتها باختيار النشاط الاجتماعي؛ فإن الهدف الأساسي هو معرفة العوامل التي توجه النساء المقاولات لاختيار نشاط معين دون آخر، و ما الذي يدفع المرأة بولاية سطيف لاتخاذ المبادرة في خلق مؤسسة خاصة، و ما يعترضها من مشاكل، لذا كانت دراستنا على عينة من هؤلاء النساء بمختلف مستوياتهم و أعمارهم و خلفياتهم الاجتماعية.و قد ركزنا دراستنا على صاحبات المشاريع المصغرة نظرا لانتشار هذه المقاولات من جهة، و من جهة أخرى فإن معظم النساء يستثمرن في هذا النوع من المشاريع.

1-3- المجال الزماني:تطلبت الدراسة الميدانية مدة من الزمن يمكن حصرها بين شهر جوان 2013 إلى غاية شهر جانفي 2015، حيث أجريت الدراسة على عدة مراحل بدأ بمرحلة تمهيدية استطلاعية ثم مرحلة اجراء الداسة الميدانية فمرحلة تفرغ و تبويب و عرض نتائج الدراسة.

4 – عينة الدراسة:من أهم الخطوات المنهجية في البحوث الاجتماعية مرحلة تعيين العينة، و هي عبارة عن مجموعة

أفراد مختارة من بين قاعدة أوسع تسمى مجتمع البحث، و ذلك لاستحالة دراسة المجتمع كله، بشرط أن تكون هذه العينة ممثلة لخصائص مجتمع البحث[1].و لأن مرحلة اختيار العينة تتوقف عليها نتائج الدراسة لموضوعنا، و لتعذر الاتصال بكل المقاولات المتواجدات في ولاية سطيف، و عدم توفر لإحصائيات دقيقة عنهن، عمدت الطالبة إلى اختيار عينة كرة الثلج.

-**عينة كرة الثلج :** "و هي نوع من العينات غير العشوائية لجمع المعلومات، تستخدم لما يتعذر على الباحث معرفة جمهور البحث، بحيث يكون عدد مفردات هذا الجمهور قليل و صعب الوصول إليه، فيبحث عن فرد أو اثنين، ثم بواسطة هذين الفردين يستطيع معرفة آخرين لتجانسهم في الصفة المراد دراستها، و بواسطة الأفراد الجدد يمكن جمع آخرين و هكذا"[2].تتمثل طريقة الحصول على العينة من مثل هذه الموضوع بالتعرف على إحدى المقاولات وبعد إجراء الدراسة معها واطمئنانها بالأمر طلبنا منها مساعدة في توصيلنا بمقاولات أخريات، حيث يتم الاتصال بهن وتغطيتهن بالدراسة، ثم يطلب من كل منهن إيصالنا بأخريات والعمل على الاتصال بهن.و تم حصر عينة البحث في 25 امرأة مقاولة تم الاتصال بهن عن طريق عينة كرة الثلج، حيث كلما وجدت الطالبة مقاولة تتوفر فيها المواصفات المحددة سالفا تقوم بسؤالها عن ما إذا كانت تعرف مقاولات أخريات و هكذا حتى توصلت إلى 25 مقاولة.

5-منهج الدراسة:تم استخدام منهج **دراسة الحالة** بعد التمعن في الظاهرة المراد دراستها و هي الأصول الاجتماعية و الثقافية للمرأة المقاولة من خلال الإطلاع على الرصيد النظري المتوفر حول الظاهرة و الجولات الإستطلاعية التي قامت بها الطالبة ، إضافة إلى تحديد مفاهيم الدراسة و فرضياتها و التأكد من وجود معلومات و بيانات حولها ن إضافة إلى تحديد العينة و أدوات جمع البيانات و جع المعلومات الميدانية وتسجيلها بعد القيام بكل ما ذُكر سابقاً قانت الطالبة بالتحليل المنطقي وإستخلاص النتائج والوصول إلى التعميمات من خلال ما توصلت إليه.

6-أدوات جمع المعلومات:

6-1المقابلة: تطلبت هذه الدراسة إجراء المقابلة نصف الموجهة؛ و هي تلك التي يسعى فيها الباحث إلى التعريف بكل المواضيع التي يتوجب الحصول من خلالها على إجابات المستجوب، و لكن يترك ترتيب هذه المواضيع و الطريقة التي يدخلها بواسطتها لحكمه، و تكون تعليمات الانطلاق وحدها محددة"[1]. كما تعرف المقابلة بأنها "الطريقة

[1] فضيل دليو: **أسس منهجية في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص.188

[2] فيروز زرارقة و آخرون: **سلسلة البحوث الاجتماعية في منهجية البحث الاجتماعي**، ط 1، الجزائر، 2007، ص ص 88-89.

[1] فيروز زرارقة و آخرون ، مرجع سابق ، ص138.

الأساسية لإزالة أي غموض؛ حيث تمكن من تحديد جوانب الموضوع الأساسية للبحث"[1].

2-6 الملاحظة: فعلى الرغم من استعمال تقنية الملاحظة كتقنية مساعدة إلا أنها مكنت الطالبة من كشف الظروف الفيزيقية للمقاوَلات التي أنشأتها المبحوثات و مدى اهتمامهن بتوفير جو فيزيقي ملائم سواء من خلال المبنى أو الملبس ، الآلات الخاصة بالنشاط ...الخ .

3-6 **الوثائق و السجلات:** تتمثل هذه الوثائق في السير الذاتية للمبحوثات ، إضافة إلى بعض شهادات المشاركة في معارض وطنية و بعض شهادات التشجيع و التكريمات ، و بعض الصور حول منتوجاتهن .

مناقشة نتائج الدراسة:

- بينت الدراسة أن الجانب الثقافي و الاجتماعي للمرأة يؤثر في توجهها المقاولاتي؛ و هذا ما يدعم التوجه النظري الذي اعتمدنا عليه عند الدراسة النظرية للموضوع؛ بحيث أكد جوزيف شمبتر على أهمية المناخ الاجتماعي و العوامل الثقافية لبروز المقاولين، سواء كانوا رجالا أم نساء. كما بينت الدراسة أن المناخ الاجتماعي الذي نشأت فيه المرأة المقاولة يمنح لها نوعا من الشرعية؛ حيث وجدنا النساء المقاولات متأثرات سواء بوالديهم، أو إخوتهم، أو أزواجهم، أو أقربائهم، أو حتى المحيط الاجتماعي الذي ينتمين إليه.

- رغم التفتح الظاهر لازالت تعيش في وسط مجتمع يمارس السلطة الأبوية و الزوجية ،و في هذا الشأن نذكر "ماكس فيبر الذي يعتبر السلطة الأبوية أحد الأشكال للسلطة السياسية و هي تعني الوضعية التي يمارس فيها شخص واحد السلطة داخل الأسرة ، و أهم سمات السلطة الأبوية إعتمادها على علاقات السلطة و الخضوع و تسلط الرجال على النساء " و يبدو المجتمع الأبوي بذلك و كأنه إقطاعية رجالية يقف على رأسها الرجال فالنساء، فهن دون الرجال منزلة و مكانة، ولا شأن لهن بالحياة العامة.

- كما بين تالكوت بارسونز في هذا السياق على تأثير دور التوقعات والقيم و المعايير في تشكيل مناخ اجتماعي يمنح الشرعية للمقاول، فالنساء المقاولات متصلات بالآخرين جيدا، و بصفة خاصة بالثقافة و القيم التي يتقيدن بها، و الأهداف التي يسعين إليها.

- كما بينت الدراسة أن الهدف الأول من إقبال النساء على المقاولة هو هدف اقتصادي، و هو ما يتماشى و النظرية المادية الجدلية التي تطرقنا إليها في الجانب النظري، حيث ترى هذه النظرية أن دور المرأة يتحدد في التنمية

[1] Benoît Gauthier: **Recherche sociale de la problématique à la collecte des données**, Presse de l'université du Aubes, Canada, 2003, p293

الاقتصادية من خلال ما تؤديه من أعمال في مرحلة تاريخية معينة ضمن نظام اقتصادي محدد.

- كما أن النظرية الاقتصادية الحديثة ترى بأن أدوار المرأة في التنمية الاجتماعية مرتبط بطبيعة البناء الاجتماعي القائم؛ و ما يطرأ على هذا البناء من تغيرات. و بالفعل فإن الدراسة التي قمنا بها بينت أن المرأة المقاولة لازالت تعاني من الأفكار و الذهنيات التقليدية السائدة في المجتمع؛ و هذا ما يفسر مختلف المعوقات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة المقاولة.من خلال الدراسة الميدانية فإن المرأة المقاولة يمكن أن تلعب دورا رائدا في مسلسل التنمية، نظرا لما تتوفر عليه من قدرات علمية، و خصوبة الفكر، و الابتكار، و الإبداع الذي أصبح يشكل الرأسمال الأساسي للنمو الاقتصادي في الوقت الحاضر إذا توفر لها الجو الملائم، سواء اجتماعيا، أو إداريا، أو تمويليا. فالمقاولة النسوية، أو المقاولات التي تترأسها نساء، لا زالت تبحث عن مكان لها في الاقتصاد الوطني، رغم التقدم المضطرد الذي تحققه في البلاد، و رغم أن عدد الوحدات الاقتصادية التي تترأسها نساء مقاولات تبلغ نسبة 15.03% من النسيج المقاولاتي الوطني، الشيء الذي يعكس مفارقة بين تنامي المستويات التعليمية للمرأة و بين دخولها المحتشم للمقاولة.و من كل ما سبق نستخلص أن مركز المرأة الاجتماعي اعترته تغيرات ملحوظة في غضون العقد المنصرم، بعدما أولت أهمية للتعليم؛ فأصبحت تمثل تقريبا نصف عدد خريجي الجامعات، فضلا عن زيادة انخراطها في القطاع الاقتصادي كمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فحققت مكاسب و تقدم لا بأس به في الميدان الاقتصادي و المالي، لكن تبقى بنسبة محتشمة؛ لذا لابد من تحسين اندماجها في سوق العمل من خلال مساعدتها ماليا و معنويا، و دعمها في المشاريع الاقتصادية، و إدارتها بتعزيز و تدعيم كفاءاتها المهنية، و الإشادة بإسهاماتها قي وسائل الإعلام.فمن خلال الدراسة تبين أن النساء المقاولات (المبحوثات) يشتركن في جملة من الخصائص حيث: أن معظمهن مكونات إما تكوينا جامعيا أو حاملات لشهادات من مدارس متخصصة، إضافة إلى أن أغلبيتهن من أصول حضرية أو شبه حضرية، كما أظهرت الدراسة أن النساء اللواتي يدرن المقاولات تتراوح أعمارهن بين 24-57 سنة، غير أن الفئة العريضة منهن يتراوح عمرها بين 30-40 سنة، معظمهن عازبات، مع تسجيل وجود مقاولات متزوجات و ربات بيوت، و معظمهن لهن تجربة سابقة في العمل، سواء في القطاع العام أو الخاص أو حتى في المهن الحرة.كما بينت الدراسة أن النساء المقاولات يستثمرن في قطاعات يمتلكن فيها الخبرة و التكوين، بالإضافة إلى مخزون مهم من التراث العائلي و الاجتماعي.و أغلبية المقاولات استفدن من قروض الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ)، إضافة إلى الدعم المالي و المعنوي للعائلة باعتبارها رأس مال اجتماعي، كما أن معظم عائلات النساء المقاولات لديهن تجربة في المقاولة.كما سجلنا من خلال هذا البحث شبه عزوف للمقاولات عن الانخراط في منظمات المجتمع المدني، كالجمعيات، النقابات، و الأحزاب... الخ.أما فيما يتعلق بمواصفات القيادة، فإن معظم المقاولات يعتمدن على العائلة في تسيير مقاولاتهن، و يلعب التكوين دورا هاما في قدرة النساء على التسيير، في حين تتميز علاقاتهن بعمالهن عموما

بالجودة.أما بخصوص القطاعات المهنية التي ولجنها، فقد سجلنا الغلبة لقطاع الخدمات، مع وجود بعض المقاولات في الصناعات الاستهلاكية، تمركزها في المناطق الحضرية و شبه الحضرية، إذ أن غالبية خدمات النساء المقاولات موجهة للنساء.كما أثبتت الدراسة أن غالبية المقاولات اتجهن إلى هذا الميدان رغبة في الربح، إما لتحقيق الاكتفاء أو الخروج من دائرة الفقر، و إما لتحقيق الرفاهية و النفوذ الاجتماعي.إلا أنه، و رغم ما سبق، إلا أننا، و من خلال المقابلات التي قمنا بها و الملاحظات التي سجلناها، فإن المرأة المقاولة تعاني من معوقات و صعوبات، تتوزع بين المشاكل الأساسية التي تتمثل في العوائق الإدارية، كتفشي البيروقراطية المرضية، و الفساد الإداري (الرشوة، المحسوبية)، و عوائق اجتماعية؛ حيث أن الواقع الاجتماعي لازال غير مهيأ لدعم هذا التوجه النسوي للمقاولة، و لا يمنح الضمانات الأساسية للتوفيق بين المقاولة و البيت.و من جهة أخرى سيطرت الأعراف و التقاليد على بعض الذهنيات، خاصة في الريف، و ما تعانيه المرأة من تلك النظرة الدونية لخوضها بعض المجالات التي طالما كانت حكرا على الرجال.كما تعاني المرأة المقاولة من صعوبات أخرى متفرقة، كالعوائق التقنية من قدم الآلات و ندرة المواد الأولية و غلائها إن وجدت، بالإضافة إلى عائق العقار، و عدم تأهيل الموارد البشرية.أما فيما يتعلق بالعوائق المالية المرتبطة بتمويل المشاريع، التي تبرز أكثر عند تفكير المقاولة في تطوير مشروعها، و هو في رأينا السبب في اقتصار المقاولة النسوية عموما على المؤسسات المصغرة و الصغيرة فقط لأنها ذات رأس مال بسيط اقتصاديا.

- مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات:

❖ **الفرضية الأولى:** تمتلك المرأة الجزائرية الخصائص الفردية و الاجتماعية التي تساعدها على إنشاء مؤسسة.

- **النتائج:**من خلال البحث الميداني اتضح أن المرأة المقاولة تمتلك جملة من المقومات جعلت منها قادرة على المبادرة و إنشاء مشروعها الخاص.و قد تمثلت هذه المقومات في الخصائص التالية:

* **التكوين:** فمعظم النساء المقاولات هن ذوات مستوى جامعي، و اللواتي لم يسعفهن الحظ في الدراسة استفدن من تكوين في مدارس خاصة، أو في مراكز التكوين المهني، أو في جمعيات، و هذا ما يدل على أهمية التكوين و العلم في بلورة أفكار المرأة المقاولة إذ بينت الدراسة أن النساء المقاولات استثمرن في مجالات تلقين فيها تكوينا، سواء جامعي أو تكوين مهني.

* **المهارات التقنية:** وهي تتمثل في الخبرة التي حازتها معظم المقاولات من خلال أعمالهن السابقة، والقدرة التقنية العالية المتعلقة بالأنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجالات من إنتاج، بيع، تخزين، وتمويل؛ وهذه المهارات تساعد في إدارة أعمال المشروع بجدارة، ، إذ بينت الدراسة أن النساء المقاولات اللواتي اشتغلن سواء في القطاع الخاص أو العام يمتلكن خبرة في التعامل و القدرة على اختيار أفضل الأساليب للحصول على الكفاية الإنتاجية.

* **الرغبة في الاستقلالية:** ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة خاصة عندما تتوافر لديهن الموارد المالية الكافية.

* **الثقة بالنفس:** حيث تمتلك المرأة المقاولة المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال؛ وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية، وقدرتها على التفكير والإدارة، واتخاذ القرارات لحل المشكلات، ومواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراتهن.

* **مهارات تفاعلية:** تمثلت أساسا في قدرة النساء المقاولات على مناقشة القرارات التي تصدرهن، و قدرتهن على ضبط العملية الاتصالية داخل المقاولة.

* **وضعية الحالة المدنية:** فالدراسة بينت أنه بالنسبة للمتزوجات منهن من هن مرتبطات في معظمهن بتجار أو برجال أعمال.

* كما توضح لنا شبه عزوف عن المشاركة المجتمعية للمرأة المقاولة بسبب ضعف وعي المرأة المقاولة بأهمية العمل الجمعوي.

◆ **نتيجة الفرضية الأولى:** من خلال ما سبق يتبدى لنا صدق الفرضية الأولى على أن المرأة المقاولة في الجزائر تمتلك الخصائص الفردية و الاجتماعية اللازمة لإنشاء مشروع.

❖ **الفرضية الثانية:** التوجه نحو مشروع معين يرتبط بمدى تشجيع المحيط الاجتماعي و الثقافي للمرأة المقاولة و مدى وجود نماذج لمقاولين ناجحين في محيطها الاجتماعي.

- النتائج:

* بينت الدراسة أن النساء المقاولات في مدينة سطيف هن مقاولات من الجذور، أي أنهن محاطات بظروف المقاولة منذ الصغر، سواء في العائلة أو في المحيط الاجتماعي.

* تتلقى المرأة المقاولة مختلف أشكال الدعم من العائلة و المحيط الاجتماعي، يعود هذا لاعتبارات اجتماعية مفادها أن المقاولة النسوية هي مقاولة لكل العائلة.

* تعمل الأسرة على دعم النساء المقاولات ودفعهن لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني خاصة إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة.

*بينت الدراسة أنه من المبحوثات من كان القهر العائلي و وفاة الزوج (حالة المبحوثة صاحبة ورشة خياطة) سببا واضحا في إتخادها لقرار إنشاء مقاولتها الخاصة لها من أجل أن تحرر نفسها من الضغط الذي يمارس ضدها من قبل العائلة فهي تحاول من خلال المقاولة أن تجعل لنفسها مكانة إجتماعية تحميها من هذه الضغوطات الإجتماعية . و منهم من كان الدعم المادي و المعنوي للعائلة السبب الرئيسي لبروزها في عالم المال و الأعمال حيث كانت العائلة دعامتها الرئيسية ، ومنهن من وجدت المساعدة من طرف الأب و منهن من كان الزوج أكبر دعما لها .

*و عن المساعدة العائلية فقد جاءت على شكلين الشكل المعنوي و نعنى به مجموعة النصائح التي تسدى للمرأة المقاولة سواء في بداية الفكرة وعند الإنشاء أو أثناء الممارسة ،و كمية المعلومات التي تفيدها و التشجيع المتواصل الذي يزيد في تنمية طموحها و نجاحها ، وقد تمثل هذا في عينة بحثنا في أربعة من النساء المقاولات اللواتي حضينا بتفهم عائلي و دعم معنوي كان نتيجة لبداية ظهور فكر جديد في أوساط العائلات الجزائرية سببه أن المرأة أثبتت جدارتها في مجالات متعددة كانت صعبة حتى على الرجال ،فاستطاعت بذلك أن تكسب ثقة أهلها ، السبب الذي جعل اليوم الكثير من العائلات يدعمنا بناتهن عند إتخادهن للقرارات المهنية المهمة و كذلك بالنسبة للأقلية من الأزواج الذين يفضلون أن تكون زوجاتهم سيدات أعمال معروفات .

و الشكل المادي فالأغلبية الغالبة للنساء المقاولات في الجزائر ينتمين إلى عائلات من الطبقة المتوسطة ، دخلها بسيط ليس بإمكانها المساهمة بمبالغ مالية كبيرة ، لهذا تلجأ معظم النساء المبتدئات في مجال المقاولة في الجزائر إلى القرض الرسمي المتمثل في هيئات الدولة و المؤسسات المالية المهيأة لذلك ،كالوكالة الوطنية للقرض المصغر و و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، و تلجأ أخريات إلى القرض الغير رسمي الذي يكون مصدره الأهل و الأصدقاء .

◆ **نتيجة الفرضية الثانية:** من خلال ما سبق يتبدى لنا أن المحيط الاجتماعي له دور في تشجيع المرأة على الاستثمار.

❖ **الفرضية الثالثة:** تتوجه النساء المقاولات إلى مشاريع تحاكي اهتماماتهن النسوية .

- النتائج:

* يتأثر اختيار المرأة المقاولة مشروع معين بمجموعة القيم و العادات التقاليد السائدة في المجتمع؛ و هذا ما يفسر إقبالهن على الاستثمار في مجال الخياطة و الحلويات التقليدية و الحلي التقليدية... الخ ، خاصة توجه النساء إلى النشاطات النسوية التي إلتصقت بالمرأة لسنوات عديدة خاصة في القطاع غير المهيكل و التي مارستها النساء منذ القديم في البيوت وهي ليست حكرا على مستويات إجتماعية دون أخرى إذ تمارسها المتعلمة و غير المتعلمة ، الفقيرة

و الغنية ،ليبقى هذا النوع من النشاط يلقى إستحسانا كبيرا من طرف النساء و هذا لدليل واضح على أن هذا النوع من المقاولات لازال مستحب و مرغوب فيه من طرف النساء. و يمكن أن نرجع سبب ذلك إلى رضا

المجتمع على هذا النوع من النشاط ، كما قد يعود السبب إلى كونه مجال قابل للربح خاصة بالنسبة للمتمكنات من المهنة.

*كما بينت الدراسة أن الأساس الأول الذي إعتمدته المرأة في إختيارها لمشروع معين كان الشهادة العلمية و التكوين تليها مباشرة الموهبة و هذا الأساس نابع من وعى المرأة بدور التأهيل العلمي و المهني في العمل كما أنها إستغلت المواهب التي تملكها و زاوجت بذلك بين ما هو فطري و ما هو مكتسب لتخرج بنتيجة إيجابية و هذا نعتبره إختيار ذكي إلتزمت به المرأة المقاولة في الجزائر التي أضحت على دراية بالخصائص الأساسية التي يجب أن تتوفر في المقاول ، مع هذا فهي لم تهمل عامل الخبرة لأنه مستحب توفرها كونها تساعد بشكل كبير المرأة المقاولة أثناء أداءها لمهامها و تختصر لها الطريق في أحيان كثيرة

◆ **نتيجة الفرضية الثالثة:** المرأة المقاولة من خلال الدراسة تتوجه إلى مشاريع تحاكي اهتمامها، و تملك فيها التميز.

❖ **الفرضية الرابعة:** تعاني المرأة المقاولة من غياب بيئة للاستثمار.

- النتائج:

* دلت الدراسة على أن المرأة المقاولة تعاني من إشكالات إدارية؛ تتمثل في البيروقراطية، المحسوبية، الرشوة و "المعريفة".

* أظهرت لنا الدراسة على أن المرأة المقاولة تعاني من مشاكل مادية و مالية؛ تتمثل في مشكل التمويل ، و مشكل غلاء المواد الأولية، و كذا مشكل العقار؛ ومشكل العتاد.

* بينت الدراسة أن المرأة المقاولة تتحكم نوعا ما في إشكالية التوفيق بين دورها كربة بيت و صاحبة مقاولة.

* بينت الدراسة أن المرأة المقاولة تعاني من مشاكل اجتماعية تتمثل أساسا في التركيبة الذهنية للمجتمع الذكوري الذي تنتمي إليه، وعدم تقبل الاستقلالية المادية للمرأة المقاولة، و رفض تواجدها في أنشطة ذكورية.

* تعاني المرأة المقاولة من إشكالات ثانوية كضعف التوجيه و الاستشارة.

◆ **نتيجة الفرضية الرابعة:** أظهرت الدراسة أن المرأة تعاني حقيقة غياب بيئة استثمارية إذ تعاني من عدة معوقات

(إدارية، مالية، اجتماعية، ومعوقات أخرى)، إلا أن النساء المقاولات يتميزن بإصرارهن على التغلب على هذه المعوقات و المشاكل.

❖ **الفرضية الرئيسية:** الموروث الثقافي و الاجتماعي للمرأة المقاولة هو الذي يوجهها لاختيار المشروع.

من خلال ما سبق يتوضح لنا صدق الفرضية الرئيسية، بالنظر للدور الذي يلعبه التكوين و الخبرة المهنية و العائلة و المحيط الاجتماعي في توجيه النساء إلى اختيار مشاريعهن.

خاتمة: من خلال هذه الدراسة ، تم تسليط الضوء على واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر و نوعية النشاطات الاجتماعية التي تتجه إليها المرأة الجزائرية في المشاريع المصغرة بالذات ، خاصة و أن المرأة في الجزائر لها خصوصية اجتماعية و ثقافية تكون سببا في نجاح نشاط اجتماعي معين و قد تكون حائل دون نجاح نشاطات أخرى .لذلك و لأجل تقصي هذا الموضوع سلطت هذه الدراسة من الناحية النظرية الضوء على فكر المقاول و المقاولة و عن الواقع الاجتماعي و الثقافي للمرأة الجزائرية . و تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تركز على إبراز عوامل ظهور النساء المقاولات في ولاية سطيف و قد تبين من خلال الدراسة أن الذي ساهم في ظهور النساء المقاولات هو عديد المبادرات و الأجهزة المختلفة التي وضعتها الدولة من أجل إبراز المقاولين و المقاولات كطبقة جديدة في المجتمع، مغيرة بذلك البنية الطبقية للمجتمع الجزائري من جهة، والحد من المقاولة غير الرسمية من أجل تنظيم السوق التجارية والتوزيع العادل للثروات بين أفراد المجتمع من جهة أخرى.

ولعل بروز هذه الفئة من النساء المقاولات دليل على بداية حدوث تغير في التركيبة الذهنية الجزائرية، كما يشكل تحديا كبيرا من خلال ازدواجية الوظيفة بين الالتزامات العائلية و الالتزامات المهنية نتيجة تعدد دور المرأة بالإضافة إلى كونها ربة منزل وأم وزوجة، فلقد أضيف لها دور جديد بإرادتها ولم تضرب علي يديها، وهذا الدور هو دور المرأة المقاولة؛ وهذا الدور الذي يفرض عليها أن تتواجد خارج المنزل لفترة طويلة، و هذا ما يدل على مخاطرة المرأة.من جهة أخرى و من خلال هذه الدراسة تبين أن التنوع في مشاريع المرأة المقاولة ذات المستوى التعليمي العالي كون مفهوم التعليم في بعض المشاريع له تأثير كبير في تحديد وتنمية الجوانب النفسية والشخصية للفرد؛ أي بمعنى آخر أنه يعمل على إحداث التغيير في السلوك الإنساني وفقا لأهداف المؤسسات التي تشرف على هذه العملية، والمتوقع أن يكون هذا التغيير في الاتجاه الموجب الذي يخدم المجتمع.

كما أن فكرة عدم الاستقرار الوظيفي، مثلما تقول إحدى المبحوثات، كانت من بين أقوى الأسباب التي تجعل المرأة تفكر في تكوين مشروعها الخاص؛ إضافة إلى أن عمل المرأة في القطاع الخاص، يعرف تمييزا في الأجر، حيث تحصل المرأة على أجور أقل من أجر الرجل، كما أن معظم المناصب الهامة والحراك المهني والوظيفي كان من نصيب الرجل

دون المرأة.و قد بينت الدراسة أن النساء معظم النساء المقاولات يتجهن إلى مشاريع تعتبر امتدادا لدورهن التقليدي في المجتمع و من جهة أخرى هن ينشطن في مجالات يمتلكن فيها خبرة اكتسبنها من خلال أعمالهن السابقة سواءا في القطاع المهيكل أو في القطاع غير المهيكل .

و تواجه النساء المقاولات في ولاية سطيف عدة مشاكل و معوقات تتمحور أساسا في غياب بيئة للإستثمار إذ تواجه المرأة المقاولة في هذه الولاية معوقات اجتماعية مرتبطة بالتركيبة الذهنية للفرد الجزائري من جهة و من جهة أخرى إشكالية التوفيق بين المشروع و البيت الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع للأدوار الاجتماعية بالنظر للمكانة التي وصلت إليها المرأة في الجزائر.كما تعاني المرأة المقاولة من معوقات تمويلية مرتبطة ببطئ دراسة الملفات على مستوى الوكالات و البنوك و ضعف التمويل العائلي ، بالنظر لأن معظم عائلاتهن هي من الطبقة المتوسطة في المجتمع الجزائري.أما المعوقات الإدارية فهي مرتبطة بالبروقراطية المرضية السائدة في الإدارات و المحسوبية و الرشوة ...الخ.

و يبقى مجال البحث فيما يتعلق بالمقاولاتية النسوية في الجزائر مفتوحا بالنظر لمكتسبات المرأة العلمية و القانونية و الاجتماعية ...الخ ، و تدعيم السياسات العمومية لهذا التوجه .

و قد خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من الإقتراحات:

* إجراء دراسات وأبحاث حول وضعية المرأة المقاولة في كل القطاعات والقطاعات الفرعية الاقتصادية و الاجتماعية، مع إبراز الممارسات الجيدة وتثمينها.

* تشجيع التقارب بين منظمات النساء المقاولات والجامعات، و إدخال وحدات تدريسية حول المقاولة ومقاربة النوع.

* تعميق الدراسات حول المقاولات حسب نوعها من أجل الإحاطة باحتياجاتها الخاصة.

* إحداث بنك معطيات وطني حول المقاولات بشكل عام، و متابعة المقاولات النسوية بشكل خاص.

* تعزيز السياسات الاجتماعية والخدمات الاجتماعية التي تمكن المرأة من التوفيق بين الحياة المهنية والحياة العائلية.

قائمة المراجع: باللغة العربية:

1-أنتوني جيدنز: علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 4، 2005

2-باسم كيال: سيكولوجية المرأة، مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر، د ط، 1983

3- برجر بريجيت: ثقافة تنظيم العمل، ترجمة محمد مصطفى غنيم، د ط، الدار الدولية للنشر و التوزيع، مصر، 1995

4- بن يعقوب الطاهر، شريف مراد: المهام و الوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008.

5- بوزيد زين الدين: الأصول الاجتماعية و المرجعيات الفكرية للنهضة المثقفة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1995.

6-ثروت أنيس الأسيوطي: نظام الأسرة بين الاقتصاد و الدين، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، د ط، القاهرة.

7-حسن عمر: الاستثمار و العولمة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2000،

8-حكمت أبو زيد: إمكانيات المرأة العربية في العمل السياسي، عن ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول المرأة، 1982

9-سامية بادي: المرأة و المشاركة السياسية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2003-.2004

10- سفير ناجي: محاولات في التحليل الاجتماعي، الصناعة، التنمية، ترجمة: الأزهر بوغنبور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .1984

11-سيد عبد الفتاح عفيفي: بحوث في علم الاجتماع المعاصر، الفكر العربي، مصر، .1996

12-فضيل دليو: أسس منهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، .1999

13-فيروز زرارقة و آخرون: سلسلة البحوث الاجتماعية في منهجية البحث الاجتماعي، ط 1، الجزائر، 2007.

14-صالح بن حمد العساف: مؤشرات حول المساهمة الاقتصادية للمرأة العاملة في قطاع التربية و التعليم، مطبعة العمال المركزية، بغداد، .1986

15-عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام: العولمة و قضايا المرأة، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات و البحوث و الخدمات المتكاملة بكلية البنات، جامعة عين شمس، 3-4 مارس2012.

16- ميشيل توماسيلو: الأصول الثقافية للمعرفة البشرية، ترجمة: شوقي جلال، المجمع الثقافي، الطبعة 1، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006

المراجع باللغة الفرنسية:

1-Gautier (B): Recherche sociale de la problématique à la collecte des, presse de l'université du Québec, Canada, 2003

2-Schumpeter (J-A) M: Capitalisme, Socialisme, et Démocratie, 1ere partie, un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremlay, 2012

3- Weber (M): l'éthique protestantes et l'esprit du capitalisme, Ed: Plan, Paris, 1921.